وزارة العدل الأمريكية

قسم الحقوق المدنية

المدعي العام المساعد
950 Pennsylvania Ave, NW - RFK
Washington, DC 20530

بيان المدعي العام المساعد للحقوق المدنية إيريك إس. دريباند
حماية الحقوق المدنية أثناء التصدي لمرض فيروس الكورونا (COVID-19) 2019

في ضوء حالة طوارئ الصحة العامة المتعلقة بمرض فيروس الكورونا لعام (COVID-19) 2019، يُصدر قسم الحقوق المدنية في وزارة العدل الأمريكية هذا البيان للتأكيد على معرفة ضحايا التمييز غير القانوني إلى أين يتجهون عند انتهاك حقوقهم المدنية.

التمييز على أساس العِرق، والجنس، والدين، والأصل القومي، والإعاقة، والفئات المحمية الأخرى غير قانوني بموجب العديد من القوانين الفيدرالية وقد يؤدي إلى المسؤولية الجنائية أو المدنية. انظر، على سبيل المثال، https://www.justice.gov/crt/page/file/921291/download. علاوة على ذلك، فإن أعمال العنف بدافع الكراهية ضد هذه الفئات وغيرها من الفئات المحمية الأخرى هي انتهاك للقوانين الفيدرالية لجرائم الكراهية. انظر، على سبيل المثال، https://www.justice.gov/crt/hate-crime-laws. قد ينشأ التمييز في العديد من السياقات المختلفة، بما في ذلك التعليم، والتوظيف، والصحة والسلامة، وا السكن ، وأماكن الخدمات العامة.

مع استمرار الاستجابة العالمية لوباء COVID-19، سوف تظل الوزارة متيقظة لإنفاذ قوانين الحقوق المدنية. يجب أن نتأكد من أن الخوف والاجحاف لن يحد من إمكانية الوصول إلى المساكن، والمدارس، والمزايا، والخدمات، والوظائف، والمعلومات، من بين أمور أخرى، على أساس العِرق، أو الجنس، أو الدين، أو الأصل القومي، أو الإعاقة، أو الفئات المحمية الأخرى. علاوة على ذلك، يُعد الوصول إلى المعلومات الدقيقة عن الطوارئ والصحة أمرًا بالغ الأهمية لتزويد جميع الناس بالقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة وحماية أنفسهم، وأسرهم، والمجتمع ككل.

من الأهمية بمكان أن نعمل جميعًا معًا للتصدي للتمييز غير القانوني، بما في ذلك أعمال العنف أو التهديدات ضد الفئات المحمية. كما هو الحال في جميع حالات الطوارئ، فقد أثر انتشار COVID-19 على الناس من العديد من الأجناس، والأديان، والأعراق المختلفة، وكذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة. أيضاً، فإن التمييز غير القانوني قد يُثني الناس عن التقدم لطلب العلاج أو الحصول على معلومات. **لابد من، بل وينبغي إنفاذ القوانين التي تحظر السلوك التمييزي غير القانوني بشكل حازم.**

إذا كنت تعتقد أنك ضحية للتمييز على أساس العِرق، أو الجنس، أو الدين، أو الأصل القومي، أو الإعاقة، أو الفئات المحمية الأخرى، يمكنك العثور على معلومات حول كيفية تقديم شكوى على الموقع https://www.justice.gov/crt/how-file-complaint **والموقع** https://www.justice.gov/crt/fcs. **يمكن تقديم شكاوى التمييز في التوظيف إلى EEOC على الموقع** https://www.eeoc.gov/employees/charge.cfm. **أيضاً، يمكنك الاتصال بقسم الحقوق المدنية على الرقم المجاني 855-856-1247 أو 202-514-3827. علاوة على ذلك، يوفر القسم الموارد على الموقع** https://www.ada.gov **(المسائل ذات الصلة بالإعاقة) والموقع** https://www.lep.gov **(معلومات الحصول على لغة).**

إذا كانت لديك معلومات تتعلق بارتكاب أعمال عنف أو تهديدات بسبب العِرق، أو الجنس، أو الدين، أو الأصل القومي، أو الإعاقة، أو فئة أخرى محمية، فيرجى الاتصال بمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) الميداني المحلي. يمكن أن تعثر على قائمة بالمكاتب الميدانية على الموقع https://www.fbi.gov/contact-us/field-offices.

سوف يواصل قسم الحقوق المدنية التابع لوزارة العدل الأمريكية، مع وكالات أخرى في جميع أنحاء الحكومة الفيدرالية، متابعة قضايا الحقوق المدنية المتعلقة بـ COVID-19. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.justice.gov/crt/fcs. يتوفر المزيد من المعلومات حول تصدي الحكومة الفيدرالية إلى COVID-19 على موقع

المستندات التوجيهية ليست مُلزمة وتفتقر إلى قوة وتأثير القانون، ما لم يسمح بها القانون صراحةً أو يتم إدراجها بشكل صريح في عقد، أو منحة، أو اتفاقية تعاونية. تماشياً مع الأمر التنفيذي رقم 13891 والمذكرات التنفيذية لمكتب الإدارة والميزانية، فلن تقوم الوزارة بالتنويه بأقتباس، أو استخدام، أو الاعتماد على أي مستند توجيهي لا يمكن الوصول إليه من خلال بوابة التوجيهات الخاصة بالوزارة، أو البوابات التوجيهية المماثلة لوزارات ووكالات أخرى للسلطة التنفيذية، إلا لغرض إثبات حقائق تاريخية. في الحالات التي ينص فيها أي مستند توجيهي على معايير طوعية (على سبيل المثال، الممارسات الموصى بها)، فإن الامتثال لتلك المعايير يكون طوعيًا، ولن يؤدي عدم الامتثال إلى إجراءات إنفاذية. يجوز إلغاء أو تعديل المستندات التوجيهية حسب تقدير الوزارة بالكامل، بما يتوافق مع القوانين المعمول بها.